

المجلس التنفيذي  
الدورة التاسعة والثلاثون بعد المائة  
روما، 12-13 سبتمبر/أيلول 2023

  
الاستثمار في السكان الريفيين

---

## محاضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات التاسع والستين بعد المائة

---

الوثيقة: EB 2023/139/R.22

بند جدول الأعمال: 11(ج)

التاريخ: 22 أغسطس/آب 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للمعلم

---

الأسئلة التقنية:

كلوديا تن هاف

سكرتيرة الصندوق

مكتب سكرتير الصندوق

البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

Advit Nath

المدير والمراقب المالي

شعبة المراقب المالي

البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

---

## محاضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات التاسع والستين بعد المائة

1- انعقد الاجتماع التاسع والستون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 22 يونيو/حزيران 2023 بطريقة مختلطة.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الجزائر وأنغولا والأرجنتين والصين وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وشارك ممثلو الجمهورية الدومينيكية بصفة مراقبين. وحضر الاجتماع أيضا: نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة، مكتب المستشار العام؛ ونائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ ونائب الرئيس المساعد وكبير موظفي المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ ونائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج؛ والمدير والمراقب المالي، شعبة المراقب المالي؛ ومديرة وأمينة الخزائنة، شعبة خدمات الخزائنة؛ ومدير مكتب المراجعة والإشراف؛ وسكرتيرة الصندوق؛ ومديرة الشؤون الأخلاقية، مكتب الشؤون الأخلاقية؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ ومدير شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومدير شعبة الخدمات الإدارية؛ وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

### البند 2 من جدول الأعمال - اعتماد جدول الأعمال (AC 2023/169/R.1) - للموافقة

3- اعتمد جدول الأعمال مع تحديد الأمور التالية:

- يُناقش تحديث عن IAR/23/01 – مراجعة للإشراف على البرنامج القطري في النيجر - في جلسة مفتوحة.
- يُقسم الاستعراض الخارجي لممارسات التحقيق في الصندوق والتحديث عن التحقيقات التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف (والتي نُشرت ضميمة بشأنها بسرية) إلى بندين منفصلين:
  - (أ) الاستعراض الخارجي لممارسات التحقيق في الصندوق - يُناقش في جلسة مغلقة؛
  - (ب) التحديث عن التحقيقات التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف - يُناقش في جلسة مفتوحة.

### البند 3 من جدول الأعمال - محاضر الجلسة المغلقة للاجتماع الثامن والستين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2023/169/R.2) - للموافقة

4- جرت الموافقة على محاضر الجلسة المغلقة للاجتماع الثامن والستين بعد المائة دون تعديلات.

### البند 4 من جدول الأعمال - تقرير المراجع الخارجي عن إجراءات الضوابط الداخلية والمحاسبية - للاستعراض (AC 2023/169/R.3)

5- قدم المراجع الخارجي لمحة عامة عن التقرير عن إجراءات الضوابط الداخلية والمحاسبية. وأشار إلى أن الملاحظات لا تمثل أوجه القصور في الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي وأن بعض الملاحظات تتعلق بتحسين الكفاءات. ومن ضمن التوصيات الخمس، تحظى توصيتان بأولوية عالية في حين تعتبر بقية التوصيات ذات أولوية متوسطة. وتعلقت توصيات المراجع الخارجي بما يلي:

- تجديد ضوابط الأمن السيبراني والنظم المالية الأخرى (انتشار الأمن السيبراني على نحو متزايد، وتزايد المخاطر في معظم بيئات الشركات)؛
- تعزيز تركيز وكفاءة عملية الإبلاغ المالي عن حافظة الاستثمارات؛
- الأتمتة في المحاسبة والإبلاغ المالي لمواصلة تحسين الحلول التكنولوجية وإلغاء التدخل والضوابط اليدوية إلى أقصى حد ممكن؛

- ستصبح الضوابط الداخلية على المبادئ البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة مطلبا هاما بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ ويوصى بوضع ضوابط أيضا لتغطية مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية ونواحي الحوكمة بغية تحقيق هدف نهائي يتمثل في إنشاء إطار للكشف عن الإبلاغ المالي أو تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية هذه في التقرير السنوي للصندوق؛
- معالجة المخاطر التشغيلية المتزايدة الناجمة عن لامركزية الوظائف.
- 6- ورحبت الإدارة بتقرير وتوصيات المراجع الخارجي، وأعربت عن التزامها بتنفيذ هذه التوصيات في خطة عمل مفصلة. وأشارت الإدارة إلى أن الأمن السيبراني يمثل خطرا وثيق الصلة بجميع المؤسسات. وأعربت الإدارة عن التزامها بتعزيز الضوابط، وأضافت أن الإبلاغ المالي سيستفيد من مبادرات عديدة، مثل نظام إدارة الخزنة والنظام المعزز للمخاطر الائتمانية للمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأحرز بعض التقدم في الإبلاغ عن النواحي البيئية والاجتماعية ونواحي الحوكمة بعد جهد مشترك بين الدوائر لبدء عمليات كشف معينة للسنة المالية 2023. وأقرت الإدارة بالمخاطر المتزايدة المتعلقة بالإشراف على الوظائف اللامركزية وسلّطت الضوء على بعض المبادرات والضوابط التي يجري الاضطلاع بها أو التخطيط لها حاليا لمعالجة هذا الأمر.
- 7- **النتيجة والمتابعة.** اعتُبر أنه قد جرت الإحاطة علما بالتقرير. وسيتم إطلاع اللجنة على آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ توصيات المراجع الخارجي في اجتماع مقبل، بما في ذلك تحديد المجال المعني، والموارد المطلوبة والجدول الزمني المحدد لمعالجة كل توصية.
- البند 5 من جدول الأعمال - مذكرة المراجع الخارجي بشأن استراتيجية المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 (AC 2023/169/R.4) - للاستعراض**
- 8- قدم المراجع الخارجي لمحة عامة عن استراتيجية المراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، ورأي المراجعة بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق، وكذلك بشأن القوائم المالية للصندوق وحده، وشهادة المراجع الخارجي على تقرير الإدارة عن فعالية الضوابط الداخلية. وجرى التأكيد على أن استراتيجية المراجعة تستند إلى منهجية تنازلية، تستند إلى فهم المراجع لبيئة الكيان والمخاطر والضوابط. وانطوى عمل المراجعة في مجال الضوابط على إجراء قدر كبير من الاختبارات. وشرح المراجع الخارجي أهمية المراجعة والأسباب الكامنة وراء قيمتها. ويتعلق الخطر المفترض الكبير الوحيد بتجاوز الإدارة للضوابط، الأمر الذي كان متوائما مع متطلبات المجال. وأشار إلى أن خطر التدليس والاعتراف بالإيرادات قد دحض. وستجري مواءمة الجدول الزمني للإبلاغ مع الجدول الزمني المعتمد لمراجعة الحسابات لعام 2022. وسيعتمد المراجع الخارجي على دعم الأخصائيين التقنيين في تكنولوجيا المعلومات والأخصائيين الاكتواريين.
- 9- ورحب أعضاء اللجنة باللمحة العامة عن استراتيجية المراجعة. وطلبوا توضيحا حول افتراضات المخاطر القابلة للدحض والمخاطر الكبرى، وتفاصيل حول العمليات والضوابط الرئيسية.
- 10- وأوضح المراجع الخارجي أنه، تماشيا مع أدبيات المراجعة، يمكن دحض خطر التدليس والاعتراف بالإيرادات. وفي حالة الصندوق، كانت مخاطر التدليس في الاعتراف بالإيرادات محدودة للغاية (جرى تحديد مخاطر الإيرادات المتأتية من حافطة القروض وحافطة الاستثمارات بموضوعية على أنها منخفضة). وأوضح المراجع الخارجي أنه من شأن تقييم أهمية البيانات الخاطئة غير المصححة التي تتجاوز حدا معين أن يؤدي إلى اعتبار القوائم المالية غير معروضة بصورة صحيحة ومنصفة. وإذا كان البيان الخاطئ أقل من الحد الأدنى، فإنه لا يعتبر ذا صلة بلجنة مراجعة الحسابات. كما أوضح المراجع الخارجي أن تحديد عدد تدفقات العمليات والضوابط الرئيسية يدخل ضمن اختصاصات الإدارة، وقدم بعض الأمثلة (مثل التسويات المصرفية، وتسويات الاستثمار، وسلامة البيانات بسبب واجهات الاتصال بين العمليات).

- 11- وأبلغت الإدارة اللجنة أن أتعاب المراجع الخارجي للسنة المالية 2023 قد عدلت لتصبح قيمتها 167 000 يورو لتعكس ارتفاع تكلفة المعيشة.
- 12- **النتيجة والمتابعة:** أحيط علما ببند جدول الأعمال.
- البند 6 من جدول الأعمال – المواعيد المقترحة لاجتماعات لجنة مراجعة الحسابات في عام 2024 (AC 2023/169/R.5 + Corr.1) – للموافقة**
- 13- **النتيجة والمتابعة:** جرت الموافقة على الوثيقة.
- البند 7 من جدول الأعمال – إدارة المخاطر المؤسسية**
- (أ) **تقرير كفاية رأس المال – ديسمبر/كانون الأول 2022 (AC 2023/169/R.6) – للاستعراض**
- 14- عرضت الإدارة بند جدول الأعمال مشيرة إلى أن الوثيقة قدمت موجزا لاستهلاك رأس المال في الصندوق والاتجاهات في نسبة رأس المال القابل للتخصيص. وأشار إلى أن نسبة رأس المال القابل للتخصيص قد انخفضت بشكل طفيف، وذلك من 40.2 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2021 إلى 39.5 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2022، بما يتجاوز عتبة 0 في المائة، مما يشير إلى قدرة وضع رأس المال الحالي للصندوق على امتصاص الخسائر المحتملة الناشئة عن عملياته الإنمائية، بما في ذلك الخسائر التي يمكن أن تنشأ نتيجة أحداث مسببة للضغط. وعلاوة على ذلك، كان من المتوقع أن تنخفض نسبة رأس المال القابل للتخصيص بمرور الزمن في ظل زيادة التمويل بالديون، كما أن وضع رأس المال في الصندوق يُظهر قدرة على الصمود على الرغم من التدهور الائتماني الملحوظ في حافظة القروض، والتي يندرج متوسط تصنيفها حاليا ضمن الفئة باء. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن اختبار الإجهاد يشير إلى أن رؤوس الأموال الوقائية كافية لتغطية الأحداث السلبية. وأبلغت اللجنة عن التنقيح المستقبلي لسياسة كفاية رأس المال، وفقا لأفضل الممارسات، والاستعراض المستقبلي للافتراضات المنهجية الخاصة بتقييم أهمية توصيات مجموعة العشرين للصندوق. وأخيرا، أبلغ الأعضاء بأن مكتب المراجعة والإشراف كان بصدد إجراء مراجعة لإطار كفاية رأس المال، والذي يُتوقع أن يوفر مؤشرات مفيدة للتحسين المستمر الذي تشهده هيكلية إدارة المخاطر في الصندوق.
- 15- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وطلبوا إيضاحات بشأن إمكانية جذب الصندوق لعدد أكبر من الاستثمارات وزيادة التمويل بالديون؛ و جدول زمني لاستعراض سياسة كفاية رأس المال؛ ومنهجية عكس عمليات صرف المنح للبلدان التي تعاني من مديونية حرجة أو تعتبر معرضة لخطر المعاناة منها. كما طلب الأعضاء تفاصيل اختبارات الإجهاد، وأشاروا إلى أن السيناريوهات الثلاثة المعاكسة المعروضة تنطوي على درجة معينة من الارتباط فيما بينها.
- 16- وأوضحت الإدارة أن استعراض سياسة كفاية رأس المال لا يزال في مرحلته الأولية وأن النية تتجه إلى تقديم استعراض شامل في أقرب وقت ممكن لجنة مراجعة الحسابات. وأشارت الإدارة إلى أن المنح المقدمة إلى البلدان التي تعاني من مديونية حرجة أو تعتبر معرضة لخطر المعاناة منها احتُسبت على أنها استهلاك سهمي وأن اختبارات الإجهاد استندت إلى أفضل المعايير المعمول بها حاليا لهذا النوع من العمليات.
- 17- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وسنقدّم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة لاستعراضها.
- (ب) **تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية**
- 18- عرضت الإدارة التقدم المحرز على صعيد تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية في عام 2023، بعد تقرير عام 2022. وأشار إلى أنه قد حُدث بالفعل غالبية الأنشطة الهيكلية المتوخاة في خطة عمل عام 2023 واستكملت أو أنها في طور البدء. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بما يلي: يجري بالفعل اتخاذ مبادرات لتعزيز ثقافة المخاطر في المنظمة (بدأ العمل بوحدة تعليمية إلكترونية إلزامية مصممة خصيصا للموظفين)؛ وتجرى تحليلات تركز على المخاطر لعمليات وأدوات العمليات غير السيادية؛ ويجري تعزيز أدوات تقييم

المخاطر التشغيلية (لا سيما عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة التشغيلية) من أجل بناء القدرة على التخفيف من المخاطر.

### (ج) لوحة المخاطر المؤسسية

- 19- عرضت الإدارة المخرجات الرئيسية للوحة المخاطر المؤسسية. وأشار إلى أنه في الفصل الأول من عام 2023، كانت 90.6 في المائة من المؤشرات الرئيسية للمخاطر ضمن معايير تحمل المخاطر.
- 20- وأبلغت الإدارة اللجنة بالتطورات المستقبلية في الذخيرة، رهنا بترتيب الأولويات، مثل تنقيح المؤشرات الرئيسية للمخاطر وتطوير مؤشرات الإنذار المبكر.
- 21- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديثات وطلبوا توضيحات حول مؤشرات الإنذار المبكر، وتفاصيل حول بعض المؤشرات الرئيسية للمخاطر، مثل معدل الشواغر ومعدلات التعهدات.
- 22- وأوضحت الإدارة أن مؤشرات الإنذار المبكر بشأن المسار المحتمل للمؤشرات الرئيسية للمخاطر قيد التطوير كجزء من الهدف المتمثل في مواصلة تحسين ملاءمة لوحة المخاطر المؤسسية. وأوضحت الإدارة أيضا أن معدل الشواغر مرتبط بالجوانب التقنية لعملية التوظيف وأن التدابير اللازمة لتحسينها قيد التنفيذ حاليا وستؤدي ثمارها تدريجيا. وفيما يتعلق بمستوى التعهدات، أشار إلى أن لوحة المخاطر المؤسسية توفر معلومات تستند إلى التوقعات وكذلك إلى التعهدات الفعلية، ويعتبر ذلك مفيدا لقياس كيفية تأثير تحسين التعهدات على كل من الملامح المالية والاستراتيجية للصندوق.
- 23- **النتيجة والمتابعة.** اعتُبر أن الوثائق قد استُعرضت، وستُقدّم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للعلم.

### البند 8 من جدول الأعمال

#### (أ) الاستعراض الخارجي لممارسات التحقيق في الصندوق (AC 2023/169/R.7) - للاستعراض

- 24- نظرت لجنة مراجعة الحسابات في جلسة مغلقة في التقرير النهائي للاستعراض الخارجي لممارسات التحقيق في الصندوق، إلى جانب خطة الإدارة لمعالجة التوصيات الواردة فيه، والتي جرى إطلاع أعضاء اللجنة عليها بسرية.
- 25- ورحب الأعضاء بالنتائج الإيجابية، وأشاروا إلى أن الإجراءات والممارسات المعمول بها في الصندوق تفي بالمعايير وأفضل الممارسات المعترف بها دوليا، وأن هناك ثقة في حيادية التحقيقات وسريتها. علاوة على ذلك، يَسرّ التقرير فهما أعمق لوظيفة التحقيق والتحديات المرتبطة بها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالتفاعل مع النظم والسلطات الوطنية.
- 26- وشكر مكتب المراجعة والإشراف أعضاء اللجنة على تعقيباتهم الإيجابية، وأشار إلى فائدة العملية التشاورية في وضع الصيغة النهائية على اختصاصات الاستعراض. كما طمأنت الإدارة الأعضاء إلى أن الفعالية من حيث التكاليف ستكون معيارا في تنفيذ التوصيات، لا سيما تلك المتعلقة بإدارة عدد الحالات والتوظيف. وقبلت الإدارة العرض الكريم الذي قدمه أحد أعضاء اللجنة لتقاسم إجراءات التشغيل المستخدمة في وحدة التحقيق الخاصة به كأحد المدخلات من أجل تطوير إجراءات تشغيل شاملة لوحدة التحقيق في الصندوق.
- 27- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن التقرير قد استُعرض.

#### (ب) تحديث عن التحقيقات التي قام بها مكتب المراجعة والإشراف

- 28- بالعودة إلى الجلسة المفتوحة، قدم مكتب المراجعة والإشراف تحديثا عن الاتجاهات والقضايا البارزة الناشئة عن قضايا التحقيق والجزاءات الأخيرة. وأشار إلى أن متوسط عدد القضايا الداخلية والخارجية زاد بنسبة 44 في المائة. وفُسّر ذلك جزئيا من خلال زيادة الإحالات من عمليات مراجعة البرامج القطرية بالإضافة إلى زيادة الإبلاغ من قبل موظفي المشروعات. ولا يزال التديليس والفساد يشكّلان النوعين السائدين من الادعاءات

(إذ يمثلان أكثر من 80 في المائة من الادعاءات، والتي تتعلق 75 في المائة منها بموظفي المشروعات والمسؤولين الحكوميين، في حين تتعلق 5 في المائة منها بمنفذي المشروعات). ونظرا لاستمرار ارتفاع عدد الحالات التي تشمل موظفي المشروع والمسؤولين الحكوميين، فقد أطلقت قائمة العناية الواجبة للنزاهة في عام 2022.

29- وأفاد مكتب المراجعة والإشراف أن معدل استجابته للادعاءات أخذ في التحسن، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تبسيط تلقي الادعاءات والتحليل الأولي، بالإضافة إلى تحسين تحديد الأولويات. وخلال هذه الفترة، فرض الصندوق مجددا عددا كبيرا من الجزاءات التي شددت على نهجه الفعال في عدم التسامح إطلاقا تجاه الحالات المثبتة من التدليس والفساد. وزاد عدد بعثات المراجعة/التحقيق المشتركة، الأمر الذي سمح لتوصيات المراجعة والتقارير المتعلقة بالمسائل الشاملة بالاسترشاد بالدروس المستفادة من التحقيقات. كما جرى تبادل الدروس المستفادة من خلال الاتصالات مع الإدارة بشأن مسائل محددة.

30- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وطلبوا تفاصيل عن الإحالات؛ ونهج مكتب المراجعة والإشراف فيما يتعلق بمسؤولي المشروعات الذين كانوا موضوع غالبية مزاعم التدليس والفساد؛ وأسباب الزيادة في الادعاءات؛ والتعرض للمخاطر المالية.

31- وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الإحالات الرسمية والقانونية من قبل الصندوق إلى السلطات الوطنية لمكافحة الفساد أو إنفاذ القانون تعتبر نادرة. وكانت الإحالات "اللينة" أكثر تواترا، وهي الإحالات التي اتصل فيها الصندوق بالوزارة النظرية المنفذة وطلب منها معالجة مسألة محددة، واتخذ في الوقت ذاته إجراءات من أجل التصدي لمخاطر المشروع ذات الصلة. وقد اتخذت مثل هذه الإجراءات بالتنسيق مع دائرة إدارة البرامج وشعبة خدمات الإدارة المالية ومكتب المستشار العام. وأبلغ مكتب المراجعة والإشراف اللجنة أن الاستعراض الخارجي الذي استُكمل مؤخرا لوظيفة التحقيق تضمن أيضا توصية بشأن كيفية إضفاء الطابع الرسمي على العملية وتحديد المعايير لتطبيقها على الإحالات، وكيفية التوفيق بين المخاطر القانونية والفوائد المحتملة. وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الزيادة في عدد الادعاءات ترتبط أيضا بعدة بعثات مراجعة داخلية أجريت مؤخرا لبرامج قطرية تنطوي على مخاطر عالية، وزيادة وضوح قنوات الاتصال. وأوضح المكتب أن الصندوق يتمتع بسلطة على صعيد التحقيق والجزاءات على معظم مسؤولي المشروعات الذين تُمول معاشاتهم من خلال فرض أو منحة من الصندوق. وحتى في الحالات التي لا يتمتع فيها الصندوق بسلطة فرض جزاءات على مسؤولي المشروعات المشتبه في تورطهم في ممارسات محظورة، فقد جرى التخفيف من المخاطر من خلال الإجراءات التشغيلية (وضع اسم المسؤولين على قائمة العناية الواجبة الداخلية للنزاهة، والإعلان عن نفقات المشروع ذات الصلة على أنها غير مؤهلة، والاعتراض على استمرار هؤلاء المسؤولين في تأدية دور في الأنشطة التي يمولها الصندوق). وأشار إلى أن قائمة الاستبعاد الخاصة بالصندوق لا تعتبرها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قائمة للاستبعاد الشامل؛ ومع ذلك، يجري تبادل المعلومات المتعلقة بالاستبعاد على أساس الحاجة إلى المعرفة، مع فرض قيود على استخدامها أو الكشف عنها.

32- **النتيجة والمتابعة.** اعتُبر أنه قد أُحيط علما بالتحديث.

**البند 9 من جدول الأعمال – استمرارية الأعمال وفعالية طرق العمل – أثر جائحة كوفيد-19: الدروس المستخلصة**

33- قدمت الإدارة تحدينا عن ممارسات استمرارية الأعمال. وسلط الضوء على عدم قيام فريق العمل المعني بجائحة كوفيد-19 بتنفيذ أي أنشطة في الوقت الحالي. وأشار إلى أن الصندوق لا يزال متوائما بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها. وأبلغت اللجنة بأنه لا توجد مكاتب مغلقة في الوقت الحالي بسبب قيود جائحة كوفيد، وأن مكتب السودان أُغلق بسبب الوضع الأمني السائد. واختلقت مستويات شغل المكاتب حسب مركز العمل. وبلغ معدل شغل المكاتب في المقر حوالي 50 في المائة. وأبلغت اللجنة باعتماد

سياسة جديدة للعمل عن بُعد تنطوي على إمكانية العمل عن بُعد لمدة تصل إلى 3 أيام في الأسبوع الواحد. وتضمنت أيضا بعض الترتيبات الاستثنائية (على سبيل المثال، ما يصل إلى 10 أيام عمل متتالية عن بُعد مرة واحدة في الشهر التقويمي، رهنا بحد أعلى إجمالي يبلغ 35 يوما تراكميا في السنة). وقدمت الإدارة تفاصيل حول التأثيرات على العمليات، وأشارت إلى أنه جرى صرف حوالي 85 مليون دولار أمريكي على 64 مشروعا في جميع الأقاليم لمعالجة آثار الجائحة، وخصّصت نسبة تجاوزت 51 في المائة بقليل للبلدان المنخفضة الدخل، في حين خصّصت النسبة المتبقية والبالغة 49 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وأفادت تسعة من أصل كل 10 مشروعات عن توفير مدخلات للحزم الإنتاجية؛ واعتمدت العديد من المشروعات ممارسات تركز على الخدمات الرقمية (مثل القوائم الإلكترونية للمدخلات، والخدمات الاستشارية للإنذار المبكر، والخدمات المصرفية الرقمية). وأشار إلى أنه سيرعرض تقرير شامل عن مرفق تحفيز فقراء الريف على الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول. كما أبلغت اللجنة بأن الإدارة تقوم باستعراض سياسة استمرارية الأعمال، وتضمين الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، وعملية اللامركزية 2.0 والعناصر الأساسية لنظام الأمم المتحدة لإدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

34- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وطلبوا بعض التفاصيل الإضافية حول الدروس المستفادة من مرفق تحفيز فقراء الريف ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات.

35- وسلّطت الإدارة الضوء على أن أحد الدروس الرئيسية المستفادة يتمثل في الحاجة إلى مواصلة العمل عن كثب مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والمنظمات الدولية الأخرى في المقر والوكالات الشقيقة في الميدان، وتنقيح النظم والبروتوكولات القوية للاتصالات في أوقات الأزمات. وأوضحت الإدارة أن مرفق تحفيز فقراء الريف يهدف إلى حماية المستفيدين من الصدمات الفورية الناتجة عن القيود المرتبطة بالجائحة (مثل إغلاق الأسواق، وعدم القدرة على الحصول على الائتمان). كما أشارت الإدارة إلى أن الدروس المستفادة أدمجت في تصميم المشروعات الجديدة في إطار مبادرة الاستجابة للأزمات. وكان من دواعي سرور الإدارة الإبلاغ عن أنه خلال الجائحة، كان كل شيء يعمل من منظور تكنولوجيا المعلومات بشكل أفضل مقارنة بالمؤسسات الأخرى بفضل تمارين الاختبار المحددة التي أجريت قبل الجائحة وأثناءها.

36- النتيجة والمتابعة: اعتُبر أنه قد أحيط علما بالتحديث.

**البند 10 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2023/169/R.8) - للاستعراض**

37- النتيجة والمتابعة: استعرضت الوثيقة AC 2023/169/R.8 التي تضمنت مسودة جدول أعمال الاجتماع السبعين بعد المائة مع إدراج بند إضافي حول الإشراف الذي تضطلع به وظيفة الشؤون الأخلاقية في الصندوق.

**البند 11 من جدول الأعمال – تقرير إدارة الأصول والخصوم حتى ديسمبر/كانون الأول 2022 (AC 2023/169/R.8) - للاستعراض**

38- عرضت الإدارة أول تقرير نصف سنوي عن إدارة الأصول والخصوم، وأشارت إلى أن التقرير غطى مجالات المخاطر الرئيسية مثل مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات. وسلّط الضوء على أن لجنة إدارة المخاطر المالية كانت قد استعرضت التقرير قبل تقديمه إلى لجنة مراجعة الحسابات. وأوضحت الإدارة أن التقرير قدم مقاييس إضافية لتقييم عدم التطابق بين مصادر الأموال واستخداماتها وحالات التعرض للمخاطر، وحساسية قائمة الموازنة لتدابير مخاطر أسعار الفائدة والعملات. وأشار إلى أنه في ديسمبر/كانون الأول 2022، كانت جميع نسب السيولة ورأس المال متوافقة مع الحدود المنصوص عليها في سياساتها.

- وعلاوة على ذلك، كان من المتوقع أن ينمو الرصيد غير المصروف من القروض والمنح في عام 2023، وأن مخاطر أسعار الفائدة والعملات ارتبطت بشكل أساسي بحفاظة القروض التيسيرية.
- 39- وطلب أعضاء لجنة مراجعة الحسابات تفاصيل عن جودة البيانات وتواتر تطبيق الضوابط، والاتجاهات فيما يتعلق بالرصيد غير المصروف ومخاطر إعادة التمويل.
- 40- وقدمت الإدارة التفاصيل المطلوبة، وأكدت أن إعداد أداة إدارة الأصول والخصوم جرى في سياق من العمل المتعمق بين الشعب لضمان جودة البيانات المناسبة، كما أكدت أن أنشطة الرصد المتعلقة بمخاطر السيولة تُنفَّذ بصورة متواترة - على أساس أسبوعي - في حين يجري تقديم تقارير شاملة إلى لجنة إدارة المخاطر المالية على أساس فصلي. وأشارت الإدارة إلى أن مخاطر إعادة التمويل تعتبر طبيعية بالنسبة للمؤسسات التي لديها أنشطة اقتراض وأن التخفيف من هذه المخاطر يجري من خلال التخطيط المناسب. وأوضحت الإدارة أيضا أن الإبلاغ في المستقبل سيشمل شرحا أبسط لأهمية النتائج، وتحليلا للاتجاهات وبعض التعاريف المالية التقنية.
- 41- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استعرضت وأنها سُنقَدَم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للعلم.
- البند 12 من جدول الأعمال- مسائل أخرى**
- (أ) تحديث بشأن الوثيقة IAR/23/01 - مراجعة الإشراف على البرنامج القطري في النيجر
- (ب) تقارير المراجعة الداخلية
- 42- استجابة لطلب أحد أعضاء اللجنة، قدمت الإدارة ومكتب المراجعة والإشراف تحديثا عن تنفيذ إجراءات التخفيف من المخاطر فيما يتعلق بنتائج مراجعة إشراف الصندوق على البرنامج القطري. وأبلغ مكتب المراجعة والإشراف عن تنفيذ أربعة من أصل خمسة إجراءات متفق عليها، ومن المقرر استكمالها بحلول 30 أبريل/نيسان 2023. وهناك توصية واحدة فقط تأخر تنفيذها ومن المتوقع التطرق إليها في وثيقة "النهج المحدث للصندوق للانخراط في الدول التي تعاني من أوضاع هشة". وستُنقَذ التوصيات الأخرى في أوانها في نهاية يونيو/حزيران ونهاية ديسمبر/كانون الأول 2023، وستجري متابعتها في الاجتماعات اللاحقة للجنة مراجعة الحسابات. وأطلعت الإدارة اللجنة على المبادرات الجارية لتعزيز العناصر الائتمانية والشفافية؛ وعلى وجه الخصوص، أُبلغت اللجنة بإصدار دليل توريد مُجدد وبدء العمل بنظام التوريد الشامل الجديد. وكجزء من الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرة الائتمانية الحكومية في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، سُنقَدَم حلقة دراسية غير رسمية في يوليو/تموز وستركّز على تشخيص الهشاشة وإدارة المخاطر في الأوضاع الهشة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتطرق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر إلى خصوصية الأوضاع الهشة. وأبلغت اللجنة بأن المبادئ التوجيهية للإدارة المالية والتوريد في الأوضاع الهشة قيد الاستعراض وأن النهج المحدث سيعتمد على تحسين استخدام النظم الرقمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 43- وطلب أعضاء اللجنة توضيحا بشأن الإبلاغ عن مكامن ضعف الرقابة والنتائج الهامة. وطلب بعض الأعضاء من الإدارة استكشاف إمكانية تقاسم النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية مع الحكومات للعلم وعرضوا إمكانية تشارك نماذج يمكن للصندوق تكييفها.
- 44- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن النتائج المشتركة على النطاق المؤسسي والقضايا الناشئة عن هذا النوع من المراجعة تُدرج في تقرير مراجعة دوري شامل يجري تعميمه في وقت لاحق من العام. وأشار إلى ترحيب العمليات بالنتائج، لا سيما فيما يتعلق بالدروس المستفادة في السياقات الصعبة.
- 45- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أنه قد أُحيط علما بالتحديث. وسيشمل الاجتماع القادم للجنة مراجعة الحسابات تحديثا عن الوضع وطلب من الإدارة توفير بعض الدروس المستفادة ونقاط التنفيذ.